

أبوظبي تعرض تراخيص البنوك الرقمية

دخل النظام المصرفي الإماراتي عهداً جديداً بفتح الأبواب أمام عمل البنوك الرقمية، التي يتوقع محللون أن تجذب الكثير من الأموال إلى السوق المحلي بفضل سرعة خدماتها مع توفير مصادر تمويل جديدة تعزز برامج التنمية الشاملة، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على المنافسة من المصارف التقليدية.

أبوظبيي - كشفت سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي أمس عن البدء باستقبال الطلبات المحلية والعالمية لترخيص وإنشاء البنوك الرقمية في المركز المالي الدولي بالعاصمة أبوظبي. ويقول محللون إن الخطوة تؤكد التزام حكومة أبوظبي بالابتكار ودعم النمو مع إدارة المخاطر لتشجيع الوصول إلى نظام مالي متنوع ومستدام. وأكدوا أن الإمارات بشكل عام باتت تنافس في عملية التحول الرقمي العالمي من بوابة البنوك الرقمية، التي تعتبر مؤسسات مالية تسعى إلى توفير حلول جديدة للزبائن والمعاملات من خلال تقديم جميع خدماتها عبر الإنترنت والهواتف الذكية. ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية ريتشارد تنغ قوله "إن سلطة تنظيم الخدمات المالية بدأت في استقبال الطلبات المقدمة من البنوك التقليدية لتأسيس بنوك رقمية أو فروع للبنوك الرقمية، بالإضافة إلى طلبات من شركات الابتكار". وأشار تنغ إلى أن سوق أبوظبي العالمي يلقى العديد من الاستفسارات من شركات التقنية والمؤسسات المالية للحصول على تراخيص للخدمات المصرفية الرقمية من خلال الشراكة بينهما.

وأشار تنغ إلى أن سوق أبوظبي العالمي يلقى العديد من الاستفسارات من شركات التقنية والمؤسسات المالية للحصول على تراخيص للخدمات المصرفية الرقمية من خلال الشراكة بينهما. وأكد أن ترخيص البنوك الرقمية يتطلب التزاماً بمتطلبات رأس المال الأساسية بقيمة 10 ملايين دولار، إضافة إلى توفير هيكل حوكمة قوية وسياسات الامتثال وإدارة المخاطر وتدابير أمنية لتكنولوجيا المعلومات. ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية ريتشارد تنغ قوله "إن سلطة تنظيم الخدمات المالية بدأت في استقبال الطلبات المقدمة من البنوك التقليدية لتأسيس بنوك رقمية أو فروع للبنوك الرقمية، بالإضافة إلى طلبات من شركات الابتكار". وأشار تنغ إلى أن سوق أبوظبي العالمي يلقى العديد من الاستفسارات من شركات التقنية والمؤسسات المالية للحصول على تراخيص للخدمات المصرفية الرقمية من خلال الشراكة بينهما.



ريتشارد تنغ
10 ملايين دولار رأس المال المطلوب لرخصة البنك الرقمي

وتشير الإحصائيات إلى أن سوق أبوظبي العالمي حقق زيادة كبيرة في عدد الشركات المرخصة التي تمارس أعمالها ضمن قطاعات متعددة حيث وصل عددها إلى 1800 شركة من بينها 120 شركة تعمل في قطاع الخدمات المالية. ويعكس تنامي استقبال سوق أبوظبي العالمي للشركات المحلية العالية والمؤسسات المالية الدولية والصناديق الاستثمارية وشركات الخدمات المهنية والمؤسسية الالتزام الكبير بتقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات قطاع المال والأعمال في أبوظبي ودولة الإمارات والمنطقة بشكل عام. وأكدت إدارة سوق أبوظبي العالمي أن هذه المبادرة تأتي تلبية للاستفسارات الإيجابية والولبية، التي تسعين للبحث عن بيئة أعمال آفقت جدواها في تعزيز الفرص وتطوير السوق وتعزيز الابتكار وتدعم استقرار أنشطة الأعمال بما يعود بالفائدة على المنطقة.

وقد شدد النظام على تشكيل لجنة أو أكثر للنظر في مخالفات أحكام النظام أو لاحتسته التنفيذية، ومعاقبة المخالف بوحدة أو أكثر من العقوبات، التي تتمثل في الإنذار أو إيقاف مزاوله النشاط مؤقتاً أو بشكل دائم أو حجب المحل الإلكتروني جزئياً أو كلياً أو غرامة مالية تصل إلى مليون ريال (266 ألف دولار). ويرى الخبراء أن بناء نشاطات تجارة التجزئة عبر الإنترنت مهمة ليست بالهينة في السعودية مع ندرة استخدام الرموز البريدية حيث يدفع معظم الناس نقداً ويجري التسوق في مراكز عملاقة مكيفة الهواء.



التسوق الرقمي يدعم ركائز النمو

الرياض تضع نظاماً متكاملًا للتجارة الإلكترونية

26 مادة لتنظيم وحفظ حقوق المتاجر والمتسوقين

أخذت السعودية خطوة كبيرة باعتماد قواعد تنظم التجارة الإلكترونية، التي أصبحت رافداً أساسياً للنشاط الاقتصادي وسط توقعات بأن تعطي التجربة زخماً جديداً للأنشطة التجارية وتخفيف مخاطر التعاملات في أسواقها المحلية. وأكد محللون أن نظام التجارة الإلكترونية الذي أقرته الحكومة السعودية أمس يعزز موثوقية التجارة الرقمية لزيادة مساهمتها في الاقتصاد المحلي في طريق تحقيق أهداف رؤية 2030. وذكرت وزارة التجارة والاستثمار السعودية في بيان أن النظام يضم 26 مادة توفر الحماية اللازمة لتعاملات التجارة الإلكترونية من الغش والخداع والتضليل والاحتيال بما يحفظ حقوق التاجر والمتسوق الإلكتروني معاً.

التي تؤدي دور الوساطة بين موفر الخدمة والمستهلك. وتعد التجارة الإلكترونية سوقاً مفتوحة على مدار الساعة توفر الوقت والجهد على المتسوق للوصول إلى كافة السلع والخدمات بخيارات متنوعة في بيئة تتسم بالشفافية وتحظى بتنافسية عالية لكسب ثقة المستهلك. ويشهد هذا النمط الجديد من التجارة إقبالا كبيرا من السعوديين حيث تعد الدولة الخليجية من أعلى 10 دول نمواً في مجال التجارة الإلكترونية في العالم بنسبة نمو تتجاوز 32 بالمئة. وفي السعودية، المتأخرة في هذا المجال عن الإمارات رائدة القطاع في منطقة الشرق الأوسط تشكل التجارة الإلكترونية 0.8 بالمئة فقط من إجمالي تجارة التجزئة. وحسب تقارير وزارة الاتصالات والهيئة العامة للإحصاء شهدت نسبة التسوق عبر الإنترنت في السعودية ارتفاعاً إلى 49.9 بالمئة بنهاية العام، فيما زاد متوسط حجم الإنفاق عبر الإنترنت للفرد إلى 4 آلاف ريال (1.06 ألف دولار). وتشير البيانات الرسمية إلى أن حجم تداولات التجارة الإلكترونية في

21.2 مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية في 2018 مع ترحيب ارتفاعها خلال السنوات القادمة

تراجع التضخم لا يخفف معاناة فقراء المصريين

وأظهر استطلاع للرأي أجرته رويترز له منذ أكثر من ثلاث سنوات معاناة ملايين المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، خاصة في ظل تزايد مخاوف الأوساط الاقتصادية من ارتفاع الأسعار بعد قرار الحكومة تحرير أسعار الوقود. وقالت وكالة بلومبرغ الأمريكية للأنباء الاقتصادية عن الخبير الاقتصادي المتخصص في الأسواق الناشئة في مؤسسة كابيتال إيكونوميكس بلندن جيسون توفى قوله في تقرير إن "تراجع التضخم، مقروناً بتوسع التوجه غير المحبذ لرفع أسعار الفائدة بين البنوك المركزية حول العالم، يزيد من احتمالات خفض أسعار الفائدة في مصر". واستند بالقول "إلا أننا نعتقد أن المركزي المصري يريد أولاً تقييم أشر الزيادات التي دخلت على أسعار الكهراء والوقود خلال الشهر الجاري".

ورغم أن معدل التباطؤ كان مفاجئاً للكثير من الخبراء الاقتصاديين، فإن المخاوف من الأثر التضخمي المحتمل لخفض دعم الوقود قد تجعل المركزي يترتب قبل استئناف دورة من خفض الفائدة. وقالت إسراء "لا أتوقع أن تؤثر أرقام التضخم على قرار المركزي غداً (اليوم الخميس) بشأن الفائدة... أتوقع أن يثبت أسعار الفائدة".

صعوبات في تلبية الحاجات الأساسية بعد قفزات متتالية في أسعار الوقود والدواء والمواصلات. ونفذت مصر سلسلة من إجراءات التقشف الصارمة التزاماً بشرط برنامج قرض حجمه 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي كانت وقعته في أواخر 2016. وتضمن البرنامج زيادة الضرائب وإجراء تخفيضات كبيرة في دعم الطاقة.

وقال البنك المركزي المصري إن معدل التضخم الأساسي تراجع إلى 6.4 بالمئة على أساس سنوي في يونيو من 7.8 بالمئة في مايو. ولا يتضمن التضخم الأساسي سلعاً مثل الفواكه والخضروات بسبب التقلبات الحادة في أسعارها. ومن المنتظر أن تظهر آثار خفض دعم المواد البترولية الذي نفذته الحكومة منذ أيام قليلة على كافة السلع والخدمات وستعكس على أرقام التضخم الخاصة بشهر يوليو والتي ستعلن الشهر المقبل. وهذه الزيادة في أسعار الطاقة هي الرابعة، التي تشهدها مصر منذ إطلاق الحكومة برنامج إصلاح اقتصادي يحظى بدعم من صندوق النقد الدولي في نوفمبر من عام 2016. وشملت الإصلاحات تعويم الجنيه، ما تسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية وخفض حدة نقص الدولار، لكنه أذى التضخم أيضاً في السنوات الموالية. ومن المتوقع أن يكون لرفع أسعار الوقود، بنسب تتراوح بين 16 إلى 30 بالمئة، أثر على الاقتصاد، ابتداءً من المواد الغذائية إلى النقل. ويشكو المصريون، الذين يعيش الملايين منهم تحت خط الفقر، من

استبعد محللون أن يخفف تراجع التضخم في مصر إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات معاناة ملايين المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، خاصة في ظل تزايد مخاوف الأوساط الاقتصادية من ارتفاع الأسعار بعد قرار الحكومة تحرير أسعار الوقود. وقالت وكالة بلومبرغ الأمريكية للأنباء الاقتصادية عن الخبير الاقتصادي المتخصص في الأسواق الناشئة في مؤسسة كابيتال إيكونوميكس بلندن جيسون توفى قوله في تقرير إن "تراجع التضخم، مقروناً بتوسع التوجه غير المحبذ لرفع أسعار الفائدة بين البنوك المركزية حول العالم، يزيد من احتمالات خفض أسعار الفائدة في مصر". واستند بالقول "إلا أننا نعتقد أن المركزي المصري يريد أولاً تقييم أشر الزيادات التي دخلت على أسعار الكهراء والوقود خلال الشهر الجاري".

القاهرة - شكل تراجع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين للمرة الأولى منذ شهر مارس 2016 مفاجأة للأوساط الاقتصادية المصرية. وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أمس أن التضخم هبط إلى 9.4 بالمئة في يونيو الماضي، مقارنة مع حوالي 14.1 بالمئة في الشهر السابق. وانكشفت أسعار المستهلكين في المدن المصرية بنسبة 0.8 بالمئة في يونيو، مقابل تضخم بلغت نسبته نحو 1.1 بالمئة في مايو. وأرجع الجهاز المركزي للإحصاء ذلك الهبوط إلى انخفاض مجموعة الخضروات بنسبة عشرة بالمئة ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 1.2 بالمئة. ونسبت وكالة رويترز إلى محللة الاقتصاد المصري ببنك الاستثمار شعاع كابيتال إسراء أحمد قولها إن "الأرقام جاءت أقل من المتوقع بكثير... كنا نتوقع



سلع ليست دائماً في متناول الجميع



إسراء أحمد
أتوقع عودة التضخم للارتفاع نتيجة تحرير أسعار الوقود